

الثروة الحيوانية الضائعة

مصر بلد زراعى ، فطبيعى أن تكون الثروة الحيوانية هى ثاى موارده العامة الأساسية ، على اعتبار أن الثروة الزراعية هى المورد الأول ، وليس هذا بدنا فى التكوين الاقتصادى للشعوب الزراعية . ، فها هى ذى أمة صغيرة كالدانمرك لا يتجاوز سكانها ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع المليون ولا تزيد مساحة أراضيها على ثلاثة وأربعين ألف كيلومتر مربع ، ثلاثة أرباعها أرض صالحة للزراعة أى نحو مليون فدان ومع ذلك أصبحت ثروتها الحيوانية منبعاً من منابع ثروتها وجزءاً هاماً من صادراتها ، ويكفى أن نذكر أرقام ما تملكه من الثروة الحيوانية لتظهر هذه الحقيقة .

فقد كانت تملك قبل الحرب ٣,٥٠٠,٠٠٠ رأس من الماشية و ٢٠,٠٠٠ رأس من الأغنام و ٥,٠٠٠,٠٠٠ رأس من الخنازير و ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ دجاجة ، ونحو نصف مليون حصان ، وبلغت صادراتها ما قيمته نحو خمسين مليوناً من الجنيهات أكثر من نصفها خاص بالثروة الحيوانية .

أما المملكة المصرية الخصبية الواسعة الأراضى فبعد أن كانت تصدر سنوياً نحو مائة ألف رطل من السمن ومقداراً معيناً من اللبن والجلود ، تدهورت هذه الصادرات الضئيلة وأصبحت تستورد بمبالغ ضخمة من المنتجات الحيوانية كل عام . فهى مثلاً كانت قبل الحرب تستورد أغناماً بما قيمته ٨٠,٠٠٠ جنيه و ماشية وجاء وساً بمبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيه وجمالاً بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه و دجاجاً وطيوراً بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه و لحوماً بمبلغ ٥٢,٠٠٠ جنيه و مشجات ألبان بمبلغ ٣١٠,٥٠٠ جنيه و سماداً كيمياوياً (يمكن الاستغناء عن جزء كبير منه بالسماذ الحيوانى لو توافر) بما يزيد على مليونين من الجنيهات .

ومعنى هذا أن مصر البلد الزراعى لا يكفى نفسه من المنتجات الحيوانية ، ودع عنك ما كان يجب أن يسدده كما تصنع البلاد الزراعية الأخرى وفى مقدمتها الدانمرك و استراليا .

وأهم الأسباب لهذه الحالة قلة عنايتنا بتربية الحيوانات مع أنها — على قوتها الآن — تكون جزءاً مهماً من ثروتنا القومية يبلغ حوالى خمسة عشر مليوناً من الجنيهات ، فلو عينا بها عناية البلاد الزراعية فأكثرنا من عددها ، واحترنا أنواعها ، وحفظناها بالنامين عليها ، لازدادت هذه الأرقام أضغافاً كثيرة .

وقد دارت بحوث كثيرة حول إنشاء المراعى لتربية الأغنام ، كما اعتمد مبلغ ضخم لتحسين نسل الجاموس ، وكثرت الاقتراحات حول الأمين على الماشية ، ولكن هذه المشروعات جميعا تسير ببطء شديد ، ولا تلقى الاهتمام الذى يتناسب مع قيمتها الحقيقية ، بل لقد اتخذت المجالات الهزلية من مشروع تحسين نسل الجاموس مادة للفكاهة والسخرية ، لأن " النكتة " عندنا أهم من كل مشروع عملى !

ولسنا ننوى أن نتحدث عن هذه المشروعات ؛ إنما نغنى أن نقول : إننا نضيق حتى الثروة الحيوانية الضائلة الموجودة فى أيدينا الآن ، لأننا نستخدمها إسوا استخدام ، ولا نحاول أن ننتفع بالوسائل الحديثة فى تميمتها واستغلالها ونضرب على ذلك الأمثال .



١ — فاللبن — وهو المادة الحيوانية الأولى — لا نغنى بتربية الأنواع التى تدر أكبر كمية منه وأجود نوع يحتوى على قدر كبير من المواد الدهنية والجزيرية ، مع أن تكاليف البقرة أو الجاموسة الحلوب تساوى تكاليف مثيلتها غير الحلوب أو القليلة اللبن ، أو ذات الحليب المائى القليل الدهن والكلسيوم . ذلك أن الفلاح يعتمد على خبرته المحدودة فى استقاء ماشيته ، وكثيرا ما تؤدي نظرتة الأولى عند الشراء إلى عكس ما يظن ، لأن اعتاده كله على تقدير حجم الضرع ، وقد يكون هذا الحجم شحا وعضلات لا تدر اللبن .

ثم إن معظم الأنواع الموجودة فى مصر قليلة اللبن على العموم وريثة إذا قيست بالأنواع الممتازة فى البلاد الزراعية الأخرى ، وعملية تحسين النسل وتهجين الأنواع الممتازة حتى تعيش فى البيئة المصرية هى التى تحقق لنا كثرة الإدرار وجوده الألبان .

على أن اللبن الذى تدره الماشية — وهو قليل نسيبا — نستخدمه بصورة أولية ساذجة فالفلاحة هى التى تتولى ذلك عادة بصفة فردية ، وترقد اللبن أو تخضه لتحصل على القشدة والزبدة وتصنع الباقى جبنة رديئة ، أو هى تبيع اللبن للتناول بمن نجس ، وفى كلتا الحالتين تضيق الفرصة التى تنتج من هذا اللبن أنواعا ممتازة من اللبن أو كمية كبيرة من القشدة والزبد .

ولو أن خريجي المعاهد الزراعية عنوا باستخدام علمهم وثقافتهم فى ميدان العمل الحر ولم يتمسكوا بالوظائف الحكومية التافهة ، لاستطاعوا أن يجمعوا هذا اللبن من الريف بطريقة منتظمة ، ويقوموا باستغلاله استغلالا مفيدا ولما ذلك على الفلاحين المساكين بالخير اذ ترتفع قيمة ألبانهم وتصبح موردا حقيقيا لأرزاقهم .

٢ - والفضلات الحيوانية ، وهي مادة سماد جيد كانت تعتمد عليها مصر اعتمادا حقيقيا في الزراعة قبل ربع قرن ، ولكننا نستخدمها في أقل الوجود نفما حين تستعمل وقودا في الريف ، فهي أولا لا تثنى طاقة قوية من الحرارة ، وهي ثانيا تذهب ضياعا فلا تثنى سمادا عضويا ثمينا .

والسبب في هذا راجع الى جهل الفلاح وفتقره ، والى قلة مواد الوقود العامة ، فاما الجهل فهو الذى يجعله يفتق هذه الفضلات في الوقود ثم يشتري بعد ذلك السماد الكيماوى بأعلى الأسعار ، وأما الفقر فهو الذى يجعله عاجزا عن شراء مواد الوقود الأخرى كالفحم والخشب مع حاجته للدفع في الشتاء بسبب خفة ملابسه وللووقود في انضاج الخبز والطعام بوسائله الساذجة ، وأما قلة مواد الوقود فناتئة عن عدم عنايتنا بزراعة الأشجار الخشبية التى تسد مسد الفضلات الحيوانية ، وتثنى طاقة أكبر وحرارة أعلى ، فضلا على فوائدها للصناعات الأخرى الكثيرة .

٣ - والصوف والشعر والوبر هي آخر ما تفكر فيه عند تربية الأغنام والماعز والجمال وذلك وضع مقلوب ، فالسبب الأول تربية الأغنام في انجلترا مثلا هو الصوف ، والسبب الأول لاقتناء الماعز في تركيا وفي بعض البلاد الروسية هو الشعر ، وكذلك الجمال ذات الوبر الطويل في البلاد العربية وبعض البلاد الأمريكية .

إنما نعني نحن نارة بنتاج اللحم ونارة بنتاج اللبن في تربيتنا للحيوانات ، وهذان الغرضان يمكن توافرها مع العناية بنتاج الصوف والشعر والوبر ، وذلك بتجهيز بعض الأنواع الممتازة وأقلمتها في الأقاليم المصرية المناسبة لها .

ومع أن معظم الأصواف ردىء في الأغنام التى تعيش في مصر وقليل الكمية فقد وجدت صناعة متشرة تقوم على غزل هذا الصوف بالطريقة الأولية الساذجة على المغزل اليدوى ، وتسجها على المنوال الرئفى ، ووجدت كذلك صناعة السجاد والأكلمة من نفايات الصوف أو رديشه ، فلو توافر الصوف الجيد والكميات الكبيرة لارتقت صناعته ، وأصبحت من موارد الثروة في البلاد .

٤ - وكذلك الجلود ، فقد كانت مصر الى عهد قريب لا تعنى بسلخها ، فكانت تتمزق على أيدي القضاير الجهلاء ، وأخيرا تقرر ألا يسمح بعملية السلخ في المجازر العامة إلا لجماعة من المهرة بحيث تخرج الجلود سليمة .

ولكن عملية الدبغ لم تصل بعد الى درجة الجودة ، وكثير من الجلود يصدر خاما الى الخارج بثمن بخس ، ثم يعود إلينا مدبرغا بثمن مرتفع ، أو يعود أحذية مصنوعة بأثمان عالية .

ولو عيننا بعملية الدبغ كما عيننا بعملية الساخ لكانت هذه الجلود مورد ثروة ، ولاشتغل بها عدد من الأيدي المتعطلة ، ولكثرتنا مؤونة الاستيراد وصعوباته في مثل هذه الظروف .

على أن نفايات الجلود المتخلفة من الدباغة تصالح لأشياء كثيرة ، والمدابغ القائمة في مصر الآن وهي في أيدي الأجانب تستخدم هذه النفايات استخداما يدر قسطا من المال !

٥ — أما اللحوم ، وهي التي نعني بها أول ما نعني في تربية الماشية والأغنام — فنحن نأكلها طازجة دائما ولا نحاول أن نجعلها لحوما محفوظة نستفي بها عما نستورده من هذه الأنواع وقيمته تبلغ نحو خمسين ألف جنيه في العام .

والسبب في هذا هو قلة ماشية اللحم في مصر نسبيا ، إذ أنها تستورد أعدادا كبيرة منها كل عام — وهو ما يؤسف له — ثم قلة الاستعدادات الصناعية لهذه العملية ، كما هو الحال في الدنمارك وأستراليا . ولو وجدت صناعة اللحوم المحفوظة لكانت مادة ارتفاق لعدد من المتعطلين من ناحية ، ولكثرتنا مؤونة الاستيراد ، إن لم نصدر للبلاد المجاورة من ناحية أخرى .

٦ — ثم تأتي مسألة مهمة وهو استخدام الجهد البدني لحيوانات اللبن واللحم . هذا الاستخدام الذي يكون سببا في هزالها وقلة إدرارها أو انقطاعه .

والواقع أن هذا الاستخدام هو أشد الوسائل خسارة في الاستغلال . فالفلاح يستخدم البقرة أو الجاموسة في حرث الأرض بالمحراث والرى بالساقية وفي درس المحصول بالنروج وإلى عهد قريب جدا كان يستخدمها في طحن الحنطة والذرة في مطاحن ثقيلة رديئة .

ولم ينقذ الماشية من هذه المطاحن إلا توافر المطاحن الآلية ورخص أجورها . فلو أمكن أن تتوافر آلات الحرث والرى والدرس كما توافرت آلات الطحن ، لأنقذت الماشية من هذا العذاب أولا ، ولزاد إدرارها ولحومها ثانيا .

والفلاح المصري الفقير معذور في استخدام الجهد البدني للماشية على هذا النحو الخاسر لأن فقره يحول بينه وبين استخدام الآلات الزراعية الحديثة ، ولكن لو انتشرت حركة التعاون لانتفت حاجته إلى استخدام الماشية ، ولأصبح قادرا على استخدام الآلة . فالمزرعة التعاونية تستطيع أن تشتري الآلات اللازمة بمن مقسط وموزع على الجميع بحيث لا يشعرون بثقل وطأته وتأثيره في مقدرتهم المالية .

وهذه ناحية من أهم النواحي في توفير الثروة الحيوانية ، وفي التقدم الزراعي أيضا ، وإنه لمن المحزن أن ينظر الإنسان إلى الرسوم والنموش التي حفظها التاريخ لوسائل الزراعة في مصر

منذ أربعة آلاف سنة ، فإياها لا تزال تعيش حتى اليوم ، ولا تزال الطرق القديمة هي نفس الطرق المستعملة في القرن العشرين .

ولا يكاد يوجد بلد زراعى آخر في العالم المتحضر يستخدم هذه الوسائل الساذجة إلا مصر وقد آن أن ترتقى هذه الوسائل وتم قول ، ولا سيما إذا كانت الخسارة في استخدامها على النحو الحالى محققة فوق ما هي مزرية .

والأمل الوحيد القريب هو انتشار حركة التعاون — كما أسلفنا — لإمكان استخدام الآلات في المزارع التعاونية بدل المشاية المسكينة .

٧ — بقيت الأسماك والطيور والأرانب ، وهي من الثروة الحيوانية ، على الوجه الأعم ، فأما الأسماك فحصولها قليل جدا بالقياس إلى طول الشواطئ المصرية البحرية والنهرية ، وذلك راجع إلى عدم تنظيم هذه المصايد واستغلالها بالطرق الحديثة كما صنعت بعض الشركات الأجنبية التي تولت استغلال المصايد المصرية . وما تزال وسائل الصيد الأولية هي الغالبة في استغلال المصريين .

فيجب أن تجد هذه الصناعة ما يناسبها من العناية فلقد كانت بعض الشركات الأجنبية تكسب في العام نحو نصف مليون من الجنيهات من هذه الصناعة ، ويمكن مضاعفة هذا المبلغ إذا عتينا بجميع المصايد وإذا استغلها المصريون بدل الشركات الأجنبية ومعظمها كان من الطليان .

على أن صناعة الصيد ليست هي الصناعة الوحيدة ، فهناك صناعات كثيرة تنشأ حول المصايد ، كصناعة الأزرار الصدفية من عظام الأسماك وصناعة الأسماك المحفوظة التي كنا نستوردها بألوف الجنيهات .

وكل هذا يستغرق ألوقا من الأيدي العاملة ، ويفتح ألوقا من أبواب الرزق التي توصل في وجوه المصريين ، وتفتح للأجانب فيثرون في سنوات معدودات ونحن غافلون !

وأما الطيور فعددتها قليل جدا بالقياس إلى ما يجب أن يكون في مصر ، وتبعاً لهذا كان مدد البيض قليلاً كذلك ومرتفع الثمن نسبياً ، ولحوم الطيور وبيضها من الأغذية الجيدة المفيدة .

فيجب أن نغنى أولاً بكثرة التفريخ ، وثانياً بجودة الأنواع ، وثالثاً بقدرتها على الإنتاج فهناك أنواع من الدجاج تبيض الواحدة منها نحو مائى بيضة في العام من نوع جيد كفراخ "البهورن" مثلاً وهي تعيش في مصر. وهناك أنواع تنتج كمية ضخمة من اللحوم

كالذرع المسمى " بالهندي " فيحسن أن نكثر من هذه الأنواع الممتازة التي تصبح مورد رزق لصغار الفلاحين ومادة غذاء للمستهلكين جميعا .

ومثل هذا يقال عن الأرناب ، وقد شأدت في إحدى المعارض أنواعا يزن الواحد منها نحو خمسة عشر رطلا ، ويولد في العام مرتين أو ثلاثا . فهذه الأنواع يجب تكثيرها ولو بتوزيعها بالبحان أو بأمان قليلة على الفلاحين الفقراء الذين يزيد تسمية مواردهم الضئيلة بوسائل مناسبة لبيئتهم .



إن أماننا وسائل كثيرة تبدو في ظاهرها صغيرة أو قليلة الأهمية ، ولكنها ذات أثر كبير في تنمية الثروة القومية العامة ، وفي رفع مستوى حياة الفقراء خاصة ، فالبيت الريفي الذي تقطنه بقرة أو زوج من النعم أو الماعز ، أو عدد من الطيور والأرناب ، هو بيت يمكن أن يتمتع برخاء نسبي وتغذية مناسبة ، ويشارك في الوقت ذاته في تنمية الثروة العامة للبلاد .

وإذا كنا سننتظر المشروعات الاقتصادية الكبرى لرفع المستوى الشعبي فإننا ننتظر طويلا ولا شك ، ولكننا نستطيع أن نأخذ بأصغر المشروعات وأقلها ضخامة وضجة فتدر في مجموعها ما لا تدره المشروعات الضخمة المحتاجة إلى الزمن الطويل والمال الكثير .

والأثرياء وأصحاب الضياع الواسعة يمكن أن يكونوا قدوة لصغار الفلاحين في حسن استغلال الثروة الحيوانية. فهم يستطيعون بلا مشقة أن يستخدموا الآلات بدل الحيوانات ، ويستطيعون أن يستغلوا الألبان والأصواف استغلالا متظلا على الطرق الحديثة وبذلك يزيدون ثروتهم ، ويكونون قدوة لسواهم .

ولو أن هؤلاء الأثرياء استحضروا بعض الآلات الزراعية ليستخدموها في أراضيهم ويؤجروها لصغار الزراع بأجر مناسب لأقبل هؤلاء على الانتفاع بها ، كما أقبلوا من قبل على المطاحن التجارية في الريف بعد أن كانوا يستخدمون الحيوانات في عملية الطحن .

والتعاون كما قلنا خير وسيلة للتقدم في استخدام الآلات . وتستطيع السلطات أن تفرضه فرضا في بعض الحالات إذا رأت أن تركه اختياريا لا يفيد ، فالمصلحة العامة حينئذ خير من أهواء الأفراد الجهلاء .